رئيس اللجنة التحضيرية لاتحاد المقاولين اليمنيين لـ«الثورة»:

قطاع المقاولات أصيب بكارثة جراء الأزمة السياسية و٩٠٪ من المشاريع متوقفة ومصابة بالشلل

■ ،،رمت الأزمة السياسية التي تعيشها اليمن منذ قرابة سبعة اشهر بظلالها السلبية على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية وغيرها من النواحي المرتبطة بالحياة المعيشية للمواطنين والأنشطة المرتبطة بالقطاع الخاص ورجال الأعمال إضافة إلى أبعاد سياسية واقتصادية من الصعب معالجتها في فترة قصيرة.. ولتسليط الضوء على بعض القطاعات التي تأثرت جراء الأزمة السياسية ومنها قطاع المقاولات والمشاريع كان لصحيفة الثورة لقاء مع امين مهدي صالح رئيس اللجنة التحضيرية لاتحاد المقاولين اليمنيين الذي سلط الضوء على تأثير الأزمة وتداعياتها على هذا القطاع الحيوي الذي يمثل ركيزة التنمية في البلد وكذا الآثار المترتبة على المقاولين والعمالة وغيرها من الشرائح المرتبطة بهذه الأنشطة وخرجنا بحصيلة نعرضها أولا من خلال سؤال الأخ رئيس الاتحاد حول تأثير الأزمة السياسية على قطاع المقاولات في اليمن بعد سبعة أشهر من تداعياتها المختلفة فكانت الإجابة كالتالي :

حاوره/ معين محمد حنش

– أولا أشكر جهودكم في تسليط الضوء على هموم قطاع المقاولات وحقيقة لاشك أن الأزمة السياسية أثرت تأثيرا مباشرا وكبيرا جدا على قطاع الاستثمار بشكل عام وليس قطاع المقاولات فقط فالتأثير السلبي شمل مختلف الأنشطة الاقتصادية ،وبصفتي رئيس اللجنة التحضيرية لاتحاد المقاولين اليمنيين سأختصر المسألة على دور الأزمة وتأثيرها على قطاع المقاولات وبالتالي أثرت هذه الأزمة السياسية المفتعلة على قطاع المقاولات تأثيرا قاتلا حيث توقفت كل نواحي الحياة فالمشاريع ومصالح الناس تضررت بشكل غير عادي لأن الأزمة السياسية ولدت أزمة اقتصادية وارتفاعا لأسعار المواد المختلفة وهذا أدى إلى توقف كافة أعمال المقاولات والسبب الآخر والرئيسي تعثر صرف المستخلصات في وزارة المالية وبعض المستخلصات التي تنجز في وزارة المالية لا تصرف في البنك المركزي بعد قطع الشيكات السبب الأخر هو شحة وانعدام المحروقات الأمر الذي أدى إلى تعطيل الحركة وتوقف أعمال المقاولين لأن سعر الدبة البترول وصل إلى عشرة آلاف ريال في الفترة الأخيرة وسعرها الآن ثلاثة آلاف وخمسمائة ريال والدبة الديزل وصلت إلى عشرة آلاف ريال وأيضا لا تأمن أن يكون البترول مغشوشا ويؤدي إلى تعطل المعدات والشيء المهم والحيوي الذي ساهم في تفاقم مشكلة قطاع المقاولات مسألة انعدام الأمن الذي مثل عقبة كبيرة حيث لم يعد المقاول يأمن على نقل معداته إلى مواقع المشاريع لاسيما إذا كانت المشاريع في مناطق نائية أو ريفية وبالتالي أصبحت الأزمة خانقة من كل الاتجاهات وخلقت كارثة لقطاع المقاولات وتأثرت الشركات الكبرى والصغرى بسبب الأزمة رغم عامل الدولار ووجود استقرار نسبي لسعر الصرف وهذه نعتبرها حسنة لأن الريال اليمني لم يهتز بشكل كبير وهذا حسب اعتقادي بسبب انعدام السيولة مع الناس وهذا شكل سببا رئيسيا في عدم انهيار الريال حيث كنا نتوقع أن يصل الدولار إلى ثلاثمائة ريال، لكن هذا لم يحدث وأعتقد أن هذا الأمر يمكن معالجته (مسألة الدولار) لكن كيف نعالج مسالة اختلال الأمن وكيف نعالج انعدام المحروقات وكيف نعالج انعدام الكهرباء لاسيما وانقطاع الكهرباء أثر بشكل كبير في هذه الأزمة خاصة في القطاع الصناعي وقطاع المقاولات والقطاع الاستثماري والخدمي وأعمال التخريب أضرت بمصالح المواطنين، لهذا شركات المقاولات الكبرى والصغرى اضطرت إلى أن توقف العمل وتتكبد خسائر فادحة نتيجة النفقات المهولة على المعدات والنقل والإيجارات ونفقات العمالة التي أصبحت عبئا على المقاول، وبالنسبة لي أنا كصاحب شركة ما يحزنني ويؤلمني هو تسريح الموظف من عمله ، فإذا استمر في العمل يستلم رواتب بدون عمل ويسبب لي خسائر وإذا سرح من العمل تسبب له كارثة واعتبرها جريمة لأن لديه أسرة وأطفالا يصرف عليهم ونحن كقطاع مقاولات كنا نتباهى أمام كل القطاعات أننا الشريحة الكبرى التي تشغل قطاعا كبيرا من العمالة وهذا شيء نفتخر به ونعتبره مكسبا أمام الله سبحانه وتعالى وأمام الوطن ،لكن الآن فقدنا هذا التباهي وسرحت معظم العمالة لكن نسأل الله أن يسرع بالفرج وكشف الغمة عن المقاولين وعن الشعب اليمني كافة ، فهذه الأزمة سببت تعثر المشاريع وبنسبة تصل إلى ٩٠٪ وهي ليست متعثرة وإنما متوقفة ونتمنى من الله أن لا تصل إلى درجة التعثر لأنها ستهدم بيوتا ولا نتمنى أن تصل الأمور إلى هذه المرحلة لأن تعثر المشاريع سيعني تعثر الأعمال في كل النواحي التجارية والاقتصادية وكل المشاريع التي تحت ما يسمى المقاولة، لهذا يجب أن تحل مشكلة تعثر المشاريع وتوفير كل ما يحتاجه المقاولون لكي تسير عجلة التنمية إلى الأمام ولا تتعطل المشاريع الهامة والاستراتيجية فقطاع المقاولات أكثر تضررا من الأزمة الراهنة وهم والمواطنون سيدفعون الثمن غاليا لان توقف المقاولين يعني توقف التنمية وبالتالي اتحاد المقاولين يأمل الخروج من الأزمة السياسية لأنه كلما تأخرت الحلول الأزمة تكبر ويصعب معالجاتها.

● هل هناك دور أو مساع لرجال الأعمال ومساهمة في إنهاء الأزمة السياسية في البلد ؟

–للأسف الشديد لا يوجد لهم أي دور ليس لسلبية رجال الأعمال بل لأن الأوراق قد اختلطت ،الأوراق الداخلية والخارجية مع الجهود الحزبية ومع قوى أخرى في البلد وفي هذه المرحلة أصبح رجل الأعمال يخاف لأن تدخله سيفسر أنه محسوب على هذا أو ذاك ،وبالتالي جميعنا نشعر بالحسرة لأننا غير قادرين على المساهمة في حل الأزمة لكن إذا كانت المشكلة مشكلة اقتصادية فأول من سيتصدى لها هم رجال الأعمال .

●في اعتقادكم ما هو المطلوب اليوم للخروج من الأزمة؟

–أولاً نريد الاستقرار والأمن فالاستقرار هو أساس الحياة والأمن يعني الحياة الكريمة للإنسان وتأمينه في موطنه يعني العزة والكرامة في العيش والهدوء دون مشاكل ومنغصات ،ولابد من الحوار الجاد للخروج بالوطن من الأزمة والتفاعل مع دعوة الأخ رئيس الجمهورية للحوار ونحن نتكلم عن بلد عريق الجمهورية اليمنية (بلد مساحته تصل إلى ٥٥٥ ألف كيلو متر نتكلم عن بلد يمتلك شريط ساحلي يصل إلى ٢٤٥٢ كيلو مترا مربعا نتكلم عن بلد عدد سكانه يصل إلى ٢٥ مليون نسمة عن بلد ضاربة جذوره في أعماق التاريخ ويمتلك مقومات وثروات مهولة ونريد استقراراً من أجل العيش الكريم ولدينا كل المقومات لنكون دولة قوية داخل المنطقة والعالم فلدينا كل المقومات لدينا النفط والثروات المعدنية ولدينا أفضل المقومات السياحية والأثرية وجزرنا من أروع الجزر في العالم ومعظم بلدان العالم تعتمد اعتمادا كليا على السياحة ونستطيع أن نستغل كل هذه المقومات لصالح تنمية الوطن لاسيما ولدينا الطاقة البشرية وكل هذه الأمور لن تتحقق إلا في ظل الأمن والاستقرار وعندما يتحقق الاستقرار وتأمن البلد ستكون الحياة أفضل وواعدة بالخير، وقد وصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليمن ببلد الحكمة والإيمان ويجب على الجميع الاستشعار بالمسئولية لأجل الوطن ومن أجل مصلحة الوطن واستقراره وأمنه فوق كل الاعتبارات والمصالح الشخصية ونسأل الله أن يزيل هذه الغمة في أقرب وقت.

بتكلفة تزيد عن ٦ر٤١ تريليون ريال حتى ٢٠١٥م

مشاريع البرنامج الاستثماري للخطة الخمسية الرابعة تستهدف تحقيق نمو اقتصادي لا يقل عن ٨٪

■ ،،كتب /أحمد الطيار

قالت وزارة التخطيط والتعاون الدولي إن مشاريع البرنامج الاستثماري للخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١١–٢٠١٥م ستسهم في تحقيق نمو اقتصادي جيد لليمن لا يقل عن ٨٪ وستخلق الآلاف من فرص العمل الدائمة وهو ما يطلق عليه الأثر الاقتصادي للبرنامج فيما يعول على البرنامج من ناحية أخرى الإسهام في التخفيف من الفقر وتنمية الموارد البشرية كأثر اجتماعي ملموس على أرض الواقع .

ويبلغ حجم البرنامج الاستثماري المعتمد للخطة ٦ر٤١ تريليون ريال منها ٣ر٨٦ تريليون ريال للمشاريع قيد التنفيذ و" ٢ر٥٥" تريليون للمشاريع التنموية الجديدة فيما تبلغ إجمالي تقديرات الإنفاق العام للبرنامج الاستثماري " ١١ر٤" تريليون ريال منها " ١ر٧٥" تريليون ريال للمشاريع قيد التنفيذ و" ٢ر٣٥" تريليون ريال للمشاريع الجديدة.

وتؤكد الوزارة أن البرنامج يستهدف تحقيق جملة من الغايات أبرزها المساهمة في تحقيق الأهداف والسياسات والتوجهات العامة للخطة الخمسية الرابعة وتحقيق الأهداف والسياسات القطاعية للخطة والمساهمة في خلق فرص عمل دائمة والتخفيف من الفقر كما روعي فيه تحقيق عدالة التوزيع وخفض فجوة الخدمات بين الريف والحضر وخفض فجوة النوع الاجتماعي.

ويمثل تحقيق النمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية وتطوير البنية التحتية وتعزيز بناء الدولة أبرز أولويات البرنامج الاستثماري الجديد للخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر ٢٠١١م –٢٠١٥م.

وتبين التقارير أن اعتماد أولويات البرنامج الاستثماري الجديد تم وفق رؤية مدروسة ارتكزت على إعطاء الأولوية للمشاريع الجارية من خلال استكمال تنفيذ المشاريع الجارية ذات التمويل المشترك الحكومي والخارجي، وتنفيذ المشاريع ذات التمويل المشترك التي تم الاتفاق على التخصيص لها مع الممول واستكمال تنفيذ المشاريع الجارية ذات التمويل المحلي بنسبة ١٠٠٪ مع التأكيد على أثرها الاقتصادي والتنموي وسلامة الإجراءات المتبعة.

ويشمل البرنامج الاستثماري التابع للخطة الخمسية الرابعة عدداً من المشاريع الجديدة موزعة على عدة قطاعات حيث حظي قطاع البنى التحتية بالنصيب الأكبر بنسبة "٤٩,٥٢" ٪ والإنتاجي بنسبة " ٩ر٧٢" وقطاع شبكة الأمان الاجتماعي بنسبة "٤٣ر١١" ٪ وقطاع الإدارة العامة بنسبة " ٦,٢٧" ٪ وقطاعات الحكم الجيد بنسبة "٠١ , ٥٪ وقطاع تنمية الموارد بنسبة " ٠٥ر١٨" ٪ .

وتضمنت الخطة الخمسية الرابعة معالجات جذرية لبعض المشاكل المزمنة المرتبطة بحياة الناس كمشكلة النقص في الطاقة وتزايد الطلب على تغطية الكهرباء وبخاصة في المناطق الريفية حيث حظي بمعالجات فاعلة تضمنتها استهدافات الخطة الخمسية الرابعة من أبرزها زيادة القدرة المركبة للمحطات القائمة من " ١٥٦٥ ميجاوات إلى " ٣٥٣٠" ميجاوات وزيادة القدرة المتاحة للمحطات القائمة من " ١٤٢٦" ميجاوات إلى " ٢٩٠٦" ميجاوات إلى جانب زيادة نسبة التغطية الكهربائية من الشبكة العامة لكهرباء الريف من " ٢١ ٪ إلى " ٣٠" ٪ كما تستهدف الخطة تحفيز الاستثمار الخاص والأجنبي في أنشطة التوليد والتوزيع الكهربائي.

ورغم تفاؤل الحكومة بهذا البرنامج إلا أن مسئولين بوزارة التخطيط والتعاون الدولي يشيرون إلى أن هناك صعوبات وتحديات تواجه تنفيذ المشاريع الممولة بالقروض والمساعدات الخارجية من أبرزها التأخر في إجراءات التخصيص للمبالغ المتعهد بها من قبل بعض الدول والمؤسسات التمويلية وعدم البت في المقترحات المقدمة إليها والتأخير في إجراءات التوقيع على اتفاقيات التمويل بالمبالغ التي تم تخصيصها من قبل بعض الدول والمؤسسات التمويلية المانحة رغم الاتفاق على التخصيص وطول الفترة إلى حين نفاذ اتفاقيات التمويل وضعف التفاعل والالتزام من بعض المانحين بمبادئ إعلان باريس بخصوص تحسين فاعلية المساعدات وعدم توافق اتجاهات بعض المانحين (التقليديين) مع أولويات مشاريع البرنامج الاستثماري للخطة ذات الفجوة التمويلية وتوجيه تخصيصاتها لمشاريع جديدة، إلى جانب غياب مكاتب التمثيل لبعض الجهات المانحة في اليمن لتسهيل وتسريع التشاور والتفاوض حول الجوانب التمويلية والفنية والتنفيذية للمشاريع المتوافق عليها.

١,٣٣٢ مليار ريال إيرادات جمرك شحن خلال النصف الأول

■ ،،المهرة/ سبأ

بلغ إجمالي الرسوم الجمركية والعوائد الأخرى المحصلة بجمارك شحن في محافظة المهرة خلال النصف الأول من العام ٢٠١١م مليار و٣٣٢ مليوناً و١٧٣ ألف ريال مقارنة بـ مليار و٧٨٧ مليوناً و٥٩٦ ألف ريال.

وأرجع مدير جمرك شحن فيصل ناجي المهمشي لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أسباب الانخفاض في الرسوم الجمركية والعوائد الأخرى المحصلة بالجمرك إلى الأزمة السياسية الراهنة التي يشهدها الوطن حاليا والتي أثرت سلبا على عملية تدفق السلع عبر المنفذ .

وأشار إلى أن المنفذ أستقبل خلال النصف الأول من العام الحالي ٦,٨٨٨ سيارة دخلت بنظام (التربتيك والضمان) مقارنة بـ٥,١٦٨ سيارة خلال الفترة المقابلة من العام الماضي.

ولفت إلى أن الجمرك قام بترسيم ٣,٦٠٣ سيارة مقارنة بـ٤,٤٩٧ سيارة خلال ذات الفترة... مبيناً أن القيمة الجمركية للإعفاءات بلغت مليراً و٧٢٤ مليوناً و٦٧٦ ألف ريال مقارنة بـ مليارين و٥٨١ مليوناً و٢٤٤ ألف ريال، فيما بلغت قيمة الادخال المؤقت مليراً و٥٣٤ مليوناً و١٩٣ ألف ريال، مقارنة بـ مليار و٤٥٧ مليوناً و٧٣٠ ألف ريال.

ميناء عدن يستقبل ٦٦٠ سفينة ناقلة وناقلة خلال سبعة أشهر

■ ،،عدن/ سبأ

أفرغت بميناء عدن أمس السفينة الدنمركية "لم بي سي ناميبيا" القادمة من ميناء جدة السعودي ١١٧ حاوية تزن سبعة آلاف و٦٢٧ طناً تحوي على بضائع متنوعة للاستهلاك المحلي.

وأفادت إحصائية صادرة عن النشاط الملاحي اليومي لميناء عدن لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن الرصيف السياحي استقبل أمس خمسة يخوت سياحية قادمة من جزر المالديف في رحلة سياحية لمدينة عدن .

وقد أعدت للسياح برامج سياحية متنوعة تشمل جولات استطلاعيه للمواقع الأثرية في المحافظة.

إلى ذلك استقبلت أرصفة ميناء عدن خلال السبعة الأشهر الماضية ٦٦٠ سفينة تجارية وناقلة نفط وسفينة صيد محلية من مختلف الأحجام.

وذكر مدير جوازات الميناء البحري بعدن العقيد حمود محمد المطري لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن عدد السفن الصغيرة التي أقلت المؤن الغذائية من أرصفة الميناء إلى مواني دول القرن الأفريقي بلغت ٥١٤ سفينة، فيما بلغ عدد اليخوت السياحية التي استقبلها الرصيف السياحي ٣٧ يختا تحمل الجنسيات الأوربية أقلت على متنها ١٠٠ سائح وسائحة من جنسيات عالمية.

مؤشرات اقتصادية

مخاوف سويسرية من الآثار السلبية لارتفاع الفرنك

■ ،،جنيف/وكالات

تباينت ردود فعل الأحزاب السياسية السويسرية وقطاعات الصناعة والاقتصاد على قرار مجلس الحكم الاتحادي السويسري بتقليص برنامج مساعدات القطاعات الاقتصادية المتضررة من ارتفاع سعر الفرنك السويسري مقابل العملات الرئيسية الكبرى.

فقد انتقد تيار اليمين ممثلا في حزبي (الشعب) و(الليبرالي) عدم تخفيض الضرائب على الأنشطة الصناعية دعما لنشاطها بينما طالب اليسار ممثلا في الحزبين (الاشتراكي) و(الخضر) بضخ مزيد من الأموال لتعويض الخسائر الناجمة عن تلك الأزمة في حين أعرب يمين الوسط ممثلا في (المسيحي الديمقراطي) عن قناعته بان "هذا الحل هو الأمثل حاليا".

وكان مجلس الحكم الاتحادي السويسري اعتمد باقة مساعدات اقتصادية بحوالي مليار دولار رغم اقتراح وزير الاقتصاد يوهان شنايدر– امان تقديم مساعدات في حدود مليارين ونصف المليار دولار.

وينص قرار مجلس الحكم الاتحادي على أن تذهب ٦٣٠ مليون دولار لدعم صناديق التامين ضد البطالة و١٢٧ مليونا لدعم قطاع السياحة و٢٧٠ مليونا لدعم قطاع البحث العلمي والتطوير كاحد أعمدة الاقتصاد الوطني الهامة.

ومن ناحيته أعرب (اتحاد الأعمال السويسري) في بيان عن "عدم قناعته الكاملة بهذا البرنامج إذ لا يدعم القطاعات الاقتصادية المتضررة من ارتفاع سعر صرف الفرنك على المدى البعيد ولا تعزز تلك المبالغ من إمكانات الشركات على تقديم أسعار تصدير منافسة".

ويتوقع خبراء الاتحاد "استمرار ارتفاع سعر صرف الفرنك مقابل اليورو والدولار مطالبين بضرورة الإعداد لباقة ثانية وربما ثالثة لإنقاذ الاقتصاد الوطني منتقدين في الوقت ذاته عدم ربط تلك المساعدات بتطوير برامج إعادة هيكلة ضرائب الشركات.

في المقابل رحب (اتحاد الصناعات الميكانيكية والالكترونية) بالقرار مشيرا في الوقت ذاته إلى أنه "حل يسري على المدى المتوسط" بينما أيد (اتحاد الشركات الصغرى والمتوسطة) القرار لانه "يدعم صندوق التامينات ضد البطالة".

ولم تتفاعل أسواق المضاربة في العملات بشكل ايجابي مع هذا القرار حيث واصل الفرنك السويسري ارتفاعه مقابل كل من اليورو والدولار بنسب ١,٨٥٪ و١,٧٪ على الترتيب في حين ارتفع مؤشر أداء البورصة السويسرية بنسبة ١,٦ متفوقا على مؤشر السوق الذي اكتفى بالصعود بنسبة ١,٤٦٪.

وعزا محللون هنا لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) تواصل ارتفاع سعر صرف الفرنك بانه نتيجة عدم وضوح دور البنك المركزي السويسري في محاولة تخفيض سعر صرف الفرنك بينما انتعش الإقبال على تداول الأسهم أملا في تحسن الحالة الاقتصادية بعد باقة المساعدات الحكومية.

انخفاض الدولار أمام الدينار الكويتي

■ ،،الكويت/ كونا

"واصل سعر صرف الدولار الأمريكي انخفاضه أمام الدينار الكويتي مسجلا حاليا نحو ٠,٢٧١ دينار وهو ثاني أقل سعر صرف للعملة الأمريكية مقابل الدينار على مدى ٢٧ عاما تقريبا بعد متوسط سعر صرف لعام ٢٠٠٨م بلغ حينها ٠,٢٦٨ دينار.

وتظهر حالة من "التذبذب" على سعر صرف الدولار أمام الدينار خلال السنوات الثلاث الماضية وذلك بسبب عوامل اقتصادية ومالية كانت بداياتها مع أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية التي تبعتها ماعرف بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م.

وسجل متوسط سعر صرف الدولار أمام الدينار في العام ٢٠٠٩م نحو ٠,٢٨٧ دينار مرتفعا عن العام الذي سبقه بنسبة بلغت نحو ٧٪ في حين انخفض في العام ٢٠١٠م إلى متوسط سعر صرف بلغ حوالي «٠,٢٨٦».

وبعد مرور الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي عاد سعر صرف الدولار لينخفض أمام الدينار بنسبة تراجع بلغت نحو ٥٪ وسعر صرف بلغ نحو ٠,٢٧١ دينار بحسب بيانات نشرت على الموقع الالكتروني لبنك الكويت المركزي.

ويرجع سبب انخفاض سعر صرف الدولار أمام الدينار خلال الفترة الحالية بشكل رئيسي إلى التداعيات "الثقيلة" التي خلفتها الأزمة المالية على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الاقتصادات العالمية عموما.